آلية الفتوى تفكيك الخطاب

فى يوم 9/7/2009 أرسل موقع صحفى على الانترنت يسمى نفسه (**المصريون**) رسالة من صاحب الموقع جمال سلطان إلى مفتى الجمهورية الدكتور **على جمعة** على الإيميل الإلكتروني ، وكان نص السؤال كما سجلته الفتوى الرسمية من المفتى كالتالى : "اطلعنا على الايميل الوارد بتاريخ 9/7/2009 المقيد برقم 1262 لسنة 2009 والمتضمن :

ما حكم الشرع فى منح جائزة مالية ووسام رفيع لشخص تهجم فى كتبه المنشورة والشائعة على نبى الإسلام ، ووضعه بالمزور ووصف دين الإسلام بأنه دين مزور ، وان الوحى والنبوة اختراع اخترعه عبد المطلب لكى يتمكن من انتزاع الهيمنة على قريش ومكة فى الأمويين ، وان عبد المطلب استعان باليهود لتمرير حكاية النبوة على حد تعبيره ، فهل يجوز ان تقوم لجنة بمنح مثل هذا الشخص وساما تقديريا تكريما له ورفعا من شأنه وترويجا لكلامه وأفكاره بين البشر ، وجائزة من أموال المسلمين رغم علمها بما كتب فى كتبه على النحو السابق ذكره ، وهى مطبوعة ومنشورة ومتداولة ، وإذا كان ذلك غير جائز فمن الذى يضمن قيمة هذه الجائزة المهدرة من المال العام؟ "

وجاءت إجابة الدكتور على جمعة على جمعة كالتالى نصيا :

"قد أجمع المسلمون أن من سب النبى صلى الله عليه وسلم أو طعن فى دين الإسلام فهو خارج عن ملة الإسلام والمسلمين ، مستوجب للمؤاخذة فى الدنيا والعذاب فى الآخرة ، كما نصت المادة 98 من قانون العقوبات على تجريم كل من حقر أو أزدرى أحد الأديان السماوية ، أو الطوائف المنتمية إليها أو أضر بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، أما بخصوص ما ذكر فى واقعة السؤال ، فإن هذه النصوص التى نقلها مقدم الفتوى – أيا كان قائلها – هى نصوص كفرية تخرج قائلها من ملة الإسلام إذا كان مسلما ، وتعد من الجرائم التى نصت عليها المادة سالفة الذكر من قانون العقوبات.

وإذا ثبت صدور مثل هذا الكلام الدنيء والباطل والممجوج من شخص معين ، فهو جدير بالتجريم لا بالتكريم ويجب أن تتخذ ضده كل الإجراءات القانونية التى تكف شره عن المجتمع والناس وتجعله عبرة وأمثولة لغيره من السفهاء الذين سول الشيطان أعمالهم وزين لهم باطلهم ، قال تعالى : قل هل أنبأكم بالأخسرين أعمالا؟ الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا.

واللجنة التى اختارت له الجائزة ان كانت تعلم بما قاله من المنشور فى كتبه الشائعة ، فهى ضامنة لقيمة الجائزة التى أخذت من أموال المسلمين ، والله سبحانة وتعالى أعلم".

وفى يوم الثلاثاء 21 يوليو 2009 نشر موقع (المصريون) السؤال والفتوى بصحيفته الرئيسية ، واضعا صورة الكاتب سيد القمنى إلى جوار صورة فضيلة المفتى ليحيل الفتوى المجهولة ضد مجهول ، ويحددها ويشخصها بجعلها موجهة لشخص بعينة بالذات وبالخصوص.

هذا إضافة إلى ما تم نشره بذات الموقع من مقالات تكفيرية إقصائية اعتمادا على تلك الفتوى ، تجاوزت كل الحدود المتعارف عليها فى أدب الاختلاف.

مع السؤال والإجابة نعمل جدل التفكيك والتحليل بحثا عن التكنيك المتضمن فيهما والأهداف المطلوبة

والتأثير الجانبى على العقول وهو المخفى وراء الكلمات الظاهرة ، والملاحظة الأولى أن المستفتى والمفتى لم يأتيا على ذكر اسم الشخص المُراد تكفيره ، ربما حتى يمكن التنصل مستقبلا من التبعات القانونية ، فهى لا تتهم شخصا بذاته وبعينه ، إنما جاءت فى شكل فروض افترضها الطرفان وتصورات تصوراها حسب التوصيف القانونى للواقعة.

وأنه لون من الاستفتاءات والفتاوى التى كان يمارسها الفقهاء وقت الفراغ للتسلية كلون من الألغاز والأحاجى اختبارا لإمكانات الفقيه واستعراضاً ولعباً معرفياً ، وتجد مثل ذلك كثير فى الفتاوى المشهورة كالفتاوى البجاوية والفتاوى البزازية وغيرها ، ستجد حواراً حول كم ملاك يمكنه أن يقف على رأس الدبوس؟ حواراً آخر حول حكم من كان لقضيبه فرعان ، فأولج فى قُبل وفى دُبر فى آن ، هل يغتسل غسلا واحداً أم غسلان؟ .... **لكن** إذا كانت لعبة الألغاز والأحاجى تجوز مع عوام المفتين المحليين والقرويين ، فإنها لا تجوز مع مفتى الديار ، فتاوى مفتى الديار لابد أن تتصدى لمشاكل عامة تتعلق بمصالح المسلمين ودينهم وديارهم ، ولا تتعلق بمسألة شخصية تتعلق بشخص بعينه بالذات ، لذلك عمد السؤال والفتوى إلى جعلها تظهر كذلك اللون من التمارين المتخيلة لهواً فقهيًا ، والتى تتسم بعمومية القضية وعدم تشخيصها ، وهو الأمر الذى لم يعد صالحا فى زمننا ، لأن هناك لهواً آخر بأدوات حديثة وأجهزة فائقة التكنيك وخيال هوليودى لم يصل إليه بعد مشايخنا بلهوهم المخفى.

ان السائل معلوم لدى الناس كناشط إسلام سياسى سلفى معروف هو الأستاذ **جمال سلطان** وموقعة (**المصريون**) ، ومعروف أنه معارض إسلامى شديد التطرف ، ويكتب وينشر كصحفى مشتغل بالشأن الإسلامى السياسى ، ويسعى لإقامة دولة الخلافة الإسلامية التمامية ، فكيف به وهذا شأنه ، مع قدرته الاحترافية واطلاعه على تفاصيل دينه ... يسأل سؤالا كهذا؟ وهلا يعلم الرجل المحترف حُكم الشرع الذى طلبه فى سؤاله؟ هل كان عاجزاً عن إبداء الرأى فى مسألة واضحة كشمس ظهيرة صيف؟

أم تراه أراد من سؤاله أن يسلك السلوك النموذجى المطلوب من المسلم الصالح الطيب. **وأن** يقدم القدوة والمثل للمسلم المسلوب العقل العاجز عن التفكير؟ الذى لا يقدم على شأن مهما صغر شأنه إلا بعد أن يرجع لمشايخه ، فهل أراد الأستاذ سلطان أن يقدم صورة النموذج المطلوب للمسلم ، فذهب ليسأل مفتى الجمهورية بكل شانه وشنشانه فى شأن بدهى لا يحتاج إعمالا لعقل أو تفكير ولا يجهل به حتى المسلم الأمى؟ !. **إن** العقل البسيط يقول إن التهجم على مواطن عادى بالقذف والسب هو أمر يعاقب عليه القانون الوضعى والأخلاقى والعرفى والدينى ، فكيف بمن سب النبى والله والدين؟ إن من لا يمكنه إدراك الإجابة هو شخص يقدم نفسه كإنسان فاقد للإدراك والأهلية وأبسط مبادىء التعقل ، سؤاله فضيحة لنموذج المسلم المثالى المطلوب ، لكن الأستاذ النموذج لا يرى ذلك لأنه مشغول **بتكريس قيمة الطاعة العمياء وإسكات العقل**. **فيقدم** نفسه للمسلمين نموذجا ومثلا للمسلم المطلوب ، الجاهل الأمى بأبسط المعارف ، الذى يطلب من شيخه الكبير أن يتولى تعريفه بحكم الشرع فيمن سب النبى والله والدين ، كما لو أن علماء السلف جميعا لم يعرفوا بهذه المسألة ، ومكثوا طوال تلك القرون حتى يظهر الشيخ جمال سلطان ليلفت نظر المسلمين إلى هذه المسألة المستعصية ويستفتى أهل العلم عما يجهله؟

إن السائل يريد من تفاهة سؤاله أن يعلن على المسلمين أنهم ممنوعون من إصدار أحكام من أنفسهم حتى فى التوافة ، وأنهم ممنوعون من أعمال العقل مهما بلغت مكانتهم ، المتخصص فى الشأن الإسلامى والمُتبحر فية ، يسأل فى التوافه الهيَنات نموذجاً للعامة المسلمة لإعدام الشخصية وإيقاف عمل العقل.

لقد أراد السائل أن يجعل نفسه قدوة للمسلمين فى جمود العقل وشلل ملكة التفكير ، وأن عليهم أن

يحذوا حذوه ليستفتوا فى البسائط والهيئات التوافه ، لتعويد العقل المسلم على عدم العمل أو اتخاذ أى قرار دون الرجوع للزعامات الدينية التى ستفكر له لأنها هى التى تعلم وحدها العلم الربانى وما عرفه الأسلاف الصالحون منذ أكثر من ألف عام مضت ، ألا ترون المفتى ذاته يضرب نفسه بنفسه مثلاً فى الاتباع ، فلا يجيب السائل بجديد إنما بما سبق وأجمع عليه علماء الأمة؟

إن لجوء المستفتى بسؤاله إلى كبير دار الإفتاء فى تفاهة كتلك هى مهزلة ، والإجابة علية هى أم المهازل ، تفاهة لو سألت فيها طفلا لأجاب بدلا من المفتى ، هو كمن يرسل **لأحمد زويل** يسأله عن حاصل جمع 5 + 5 ، سيكون سائلا أهطلا ، ويستهزئ بقيمة زويل ويراه أهلا للصغائر ليجره من يده لمنحدر التفاهة والسخافة ، وكله فى سبيل استصدار فرمان بحكم مقرر سلفا ، مع إهدار كل قيم العدالة دفعة واحدة ، مما يساعد فى مزيد من سقوط هيبة دار تحكم بالهوى والكيف والمزاج .

يبدو منطلق السائل هو الغيرة على الدين ورغبة فى معرفة ما يجهله بشأن مُعتدى على هذا الدين ، فذهب لزميل له أكفأ منه يسألة : **هذا** رغم المفترض فى الغيور على الدين أن يتعالى على التوافة والصغار ، وأن يكون هذا التعالى صفة دار الأفتاء بالأولى بحسبان هذا الترفع يجعلها تجسد أبسط (قيمة فى أي دين (**الارتفاع** فوق الثارات الشخصية والتوافة الهينات
فإذا كانت المسألة المعقدة التى عرضها السؤال تفترض عدم وجود الإجابة عليها فى فقهنا ، فهذا اتهام رخيص لفقهنا بتقصيره فى تعريف المسلمين بحكم من سب الله والرسول والدين ، رغم أن السؤال يبدو للجميع كمن يسأل المفتى عن الجهة التى تشرق منها الشمس .
وفى واقعة السؤال هناك حادثة قد وقعت ، وجائزة قد منحت ، وشخص قد نالها ، وهو ما جاءت الفتوى به كامل العناصر عدا اسم هذا الشخص الذى هو الموضوع الرئيس ، شيىء أشبه بلعب الأطفال ويذكرنا بمن سأل فقيها أين تكون قبلتنا عندما تصعد إلى القمر؟ ناسيا أن المتخلفين لا يصعدون إنما يهبطون ، إن التسلى بالفروض المستحيلة فى ألعاب فقيهة جائز لتمضية وقت الفراغ فى سمر شرعى فيتخيل أحد المشايخ قضية افتراضية صعبة ، ثم يأتى الشيخ الثانى فيتخيل حلا لهذه القضية ، لكنها أبداً لا تجوز إذا أصاب هذا اللهو أبرياء من الناس أو أصاب البلاد بالضرر. **وهو** ما أزعم أنه المقصد الأساسى للسائل والمجيب معا ، يقصدان إصابة أبرياء بالضرر ولو مع تهديد السلم الوطنى بالفتن ، وهو ما ستقدم الأدلة عليه فى شكل تساؤلات.
هل المسألة موضوع الفتوى هى المسألة الوحيدة فى ديننا التى غمض على السائل فهمها حتى يقيم بسببها الدنيا ولا يقعدها على مدى ثلاثة أشهر متتالية ، ملزماً نفسه ومفتيه بتوضيح هذا الشأن العظيم لأمة المسلمين بزفة غطت الأرضين السبع؟ وهل اطمأن السائل والمسئول إلى أن كل أركان الإسلام معروفة ومستوفاة ومطبقة حتى يذهبا إلى هذه الصغيرة يقيما منها هولاً عظيما ، بمشاركة غير حميده من مشايخ الفضائيات وخطباء المساجد بطول مصر وعرضها ، ناهيك عن المشاركات الخارجية من الأخوية العربية الداعمة من الخليج للمحيط ، ومن الأخوية الإسلامية الداعمة من أمريكا إلى الصين فى هذه الزفة الكارثة.
ان من يقيمون كل هذا الصخب بهذا الشأن الهيّن لا شك أنهم قد استوفوا كل شروط الدين الأهم والأجدى ، وأنه قد تم تطبيق كل أركان الإسلام ولم يبق سوى استعادة مال الجائزة لخزانة أموال المسلمين من (**سيد القمنى**)؟
وقد أكد السائل والمسؤول أن المال المأخوذ للجائزة هو مال المسلمين ، وهو ما يعنى أنهم يعتبرون الأموال العامة فى مصر هى أموال المسلمين وحدهم ، وهو ما يعنى أن تكون وزارة المالية هى بيت مال المسلمين المنهوب لصالح الجائزة ، وما دام المفتى وهو رأس كبير فى جهاز الحكم ، ورأس أكبر فى المؤسسة الدينية ، ويعتبر أن مال الدولة هو مال بيت المسلمين ، فهل تراه قد أدى الزكاة لهذا

البيت كركن إسلامى لا يصح إسلام المسلم دونه ، ودونه الردة والقتل والقتال وأسر الرجال وسبى الذرية واستنكاح النساء وسمل العيون والذبح صبرا والتنكيس فى الآبار؟ فإن كان قد دفع زكاتة فعليه أن يبرز لنا إيصال الإيداع الذى يفيد باستلام بيت مال المسلمين لزكاته الشخصية ، ليثبت لنا أن غيرته على الإسلام حقيقية وليست غيرة تجارية ونفعية وسلطوية ، ولنطمئن إلى صحيح إسلامه وسلامة يقينه ، وحتى يكون له المبرر فى طلب رد قيمة الجائزة لبيت مال المسلمين ، هذا مع التساؤل :

كيف يتحدث مولانا عن بيت مال المسلمين ولايرى فداحة الجرم الشرعى المُفظع ممثلا فى ذمى خازنا لبيت مال المسلمين ، **صاماً أذنية عن الخليفة عمر** عندما عين أحد الولاة ذميا ليجرى له الحسابات لأنة شخص أمين ، صرخ عمر : **ثكلتك** أمك ، والله لا أدنيهم إذ أبعدهم الله ولا أرفعهم إذ أذلهم اللة ، فكيف بمولانا يسكت عن هذة الفظائع مع تعطيل الركن الركين فى أركان الإسلام. **ثم** يزأر هصوراً من أجل جائزة لمفكر؟ هكذا ترون الشأن كلة لوناً من المسخرة المُقرفة والمُقززة ، فكيف بإمامنا الأعظم الذى يفتى للأمة وقد أسقط أهم وأكبر أركان إيمانه؟ هل يحق له أن يفتش فى إيمان الآخرين ، بل ويجروء على نفيهم من حظيرة الإيمان !!؟

هل لدى القارىء تعريف آخر غير المسخرة بكل تفاصيل معانيها؟

أما الأخطر فهو أن صاحب الفضيلة قد سكت حتى الآن ولم يطلب يوما منذ تم تنصيبة تقنينا واضحا لأداء الزكاة ، هذا الركن الإسلامى العظيم ، وذلك بالفرض والإكراه اقتداء بسيدهم أبى بكر (**أنا** لاسيد لى سوى الله وحدة) ، فإن كان السائل والمسؤول يعلمان أن دولتنا دولة مدنية فلهما إسقاط هذة المطالب ونحن معهما ويجوز حينئذ ان يتولى أى مواطن أرفع المناصب ما دام أهلا لها ، أما عندما يعتبران مال هذه الدولة للمسلمين فقط فلا تصبح الدولة هنا دولة مدنية ، وتصبح وزارة المالية هى بيت مال المسلمين ، ففى هذه الحال لابد من تفعيل القواعد البكرية بشن القتال على ما نعى الزكاه والذبح والحرق ، على الأقل لإعادة الحقوق المسلوبة من المسلمين للمسلمين ، بعد أن توقف نكاح السبايا والإماء واستعباد الذرية ، واختفى من بلادنا سوق العبيد بقوانين أُممية عالمية صادرة عن هيئة كُفرية ، وهو الحلال الذى حُرموا منه بقوانين ليست من ديننا ولا من شرعنا ، وبذلك نراهما قد أسقطا ركنا إسلاميا دونه الكفر ، وحرموا المسلمين حقوقا أفاءها الله عليهم حلالا أحل من لبن الأم ، وتركوا بيت مال المسلمين بيد خازن ذمى ، أم أن مال الدولة المدنية يصبح بيت مال المسلمين فقط عندما يأخذ منه (**سيد** القمنى) **جائزة** على أبحاث علمية تصيب وتخطىء وليست محل كفر أو إيمان؟ أبحاث معيارها الصح والخطأ وليس الحلال والحرام ، ولا دخل لأبحاثه بالدين فى حد ذاته.

ما أفهمه كباحث يعيش فى دولة حديثة مدنية أن الجائزة هى من مال وطنى قومى ، يتم الصرف منه لمصالح المواطنين مسلمين أو مسيحيين أو بهائيين من أي لون أو ملة ، وأنه ليس مالا خاصا بالمسلمين وحدهم. بينما يصر السائل والمسئول على كونه مال المسلمين، وهما يعلمان ما يترتب على هذا الفهم من موجبات شرعية وهو ما يشككنا فيهما وفى صدق إيمانهما ، حتى نكاد نرى إسلام البعض منهم إسلام جاه ووجاهه اجتماعية ومناصب رفيعة وكراسى عالية منفوخة ، ألا ترون فضيلة المفتى يفضل كرسيه ووظيفته على إقامة حدود الله كتحصيل الزكاة ، مع عدم إعلانه الحرب على الممتنعين عن أداء حقوق الله بحسبانها ردة جماعية وليست فكرة لباحث ،**!!!** وهو الأوضح والعلنى والمسكوت عنة ، هو الأشنع على المذاهب كلها باتفاق ، وعن جوارة يجلس الخازن الذمى وزيراً مبجلا موقراً من المسلمين؟ ، ومن ثم عليهم بعد عزل الذمى عن بيت مالنا ، إعادة زماننا الذهبى بجواريه وعبيده ، بشن الحرب على مانعى الزكاة حتى يمكن سبيهم واستعبادهم ، وتطبيق شرع الله بالعقوبات البدنية كالقطع والسمل والذبح صبراً ، إن مفتى الديار يجلس ساكتاً فى ديار لا تطبق

الدين ، لكنة ينفر نفرة لله وللأمة ضد شخص واحد لا يعرف اسمه ولا ما كتبه ، إذن هو يريد الوظيفة وليس الله ولا الدين ، ثم يجرؤ على تكفير رجل من خيارالمسلمين؟

!! يا عينك .. يا مولانا
.!! ياجبايرك .... يامفتى الديار

كان جديراً بالسائل والمسئول اللذين يبكيان مال المسلمين ، أن يقيما مندبة على الصدقات والتبرعات والزكاة التى يدفعها الصالحون سراً وطوعاً وحباً فى أداء حقوق الله ، فلا نعلم كيف تذهب لتفخيخ السيارات وقتل الأبرياء وتشويه سمعة الإسلام وتجريسنا عالمياً بمخازى ضد الإنسانية ، لا أن يبكيا . جائزة لباحث لتفوقه العلمى الذى يسهم به لنهضة وطنه وأهله فى هذا الوطن

إنهم يشترون للإسلام بمال المسلمين مذمة الإرهاب بمليارات تصرف للتخطيط والتدريب وشراء الأسلحة والخبراء والتخفى والانتقال عبر البلدان وشراء سيارات التفخيخ وإعالة أُسر الإنتحاريين .... الخ. إن جائزتى كانت من مال ضرائب مختلف شرائح الشعب المصرى مسلمين ومسيحيين وبهائيين وقديانييين وشيعه وسنة ولادينيين ، من المال الطاهر الذى لا يزكى نفسه بتزيين الطريق . إلى الله بدماء الأبرياء ، إنما يجمع ضرائب تصرف لصالح الوطن والمواطنين

إن معركتهم من أجل بيت مال المسلمين تذكرنا بأحداث تسوؤنا ، فبينما سيد القمنى لم يسرق من هذا البيت حتى يهبوا له هذه الهبه المُضرية ، فإن هذا البيت قد تقاتل عليه الصحابة رضى الله عنهم ، فلم يكتبوا كلاما لا يرضى ذوق مولانا ، إنما قتلوا خليفتهم سيدهم عثمان رضى الله عنه ، وكان على رأس المتآمرين والقتلة سيدهم محمد بن أبى بكر رضى الله عنه ، لعدم عدلة رضى الله عنة فى توزيع الغنائم و الفيوء ، ومن أجل هذا البيت والسلطان أمر سيدهم معاوية رضى الله عنه بقتل الحسن الحفيد النبوى عليه السلام بالسم ، كما أمر أيضا بقتل سيدهم محمد ابن بكر رضى الله عنه ثم حرقوة فى جوف حمار ميت ، كذلك قام سيدهم يزيد من معاوية رضى الله عنة بقتل الحفيد النبوى الثانى الحسين عليه السلام والقضاء غلى البذرة النبوية المطهرة ، وقبلهم حاربت السيدة عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها الإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، ثم فتنة سيدهم بن الزبير رضى الله عنه وحرق الكعبة المشرفة ، ووقعة الحرة المخزيه التى حبلت فيها ألف عذراء من بنات الصحابة رضى الله عنهم بقرار وفعل صحابة آخرين رضى اللة عنهم أجمعين ، وكل هذة الويلات كما نعرف جميعا فى صحاح تواريخنا كانت من أجل السلطة ومال بيت المال المنهوب من السادة الكبار ، ولا يصح هنا القول أن أياً مهم كان كل منهم يحارب الآخر فى سبيل الله ، لأنه ما يعنى أن الطرف الآخر كافر ، . بينما كلاهما (القاتل والمقتول) صحابة كرام رضى الله عنهم أجمعين

زمن الخليفة عمر رضى الله عنه تمت سرقة بيت المال من الخزان أنفسهم وكلهم صحابة رضى الله عنهم ، ومن ثبت عليه ذلك كان الخليفة عمر رضى الله عنه يعاقبه بمصادرة نصف ما أخذ : (يشاطره أياه) ، وممن شاطرهم الخليفة

سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه
و أبا موسى الأشعرى رضى الله عنه
و أبا هريرة رضى الله عنه
و الحارث بن كعب رضى الله عنه
و عمرو بن العاص رضى الله عنه

متهماً إياهم بأنهم ‘‘يجمعون العار ويأكلون الحرام ويورثون النار’’بسرقتهم مال الله ، يقول أبو .‘‘ هريره : ‘‘ ولما عزلنى عمر عن البحرين قال لى : ياعدو الله وعدو كتابة سرقت مال الله

فالمفتى و المستفتى لا يرون هذه العظائم ، بل و يأمروننا بتقديس كل من رأى الرسول ولو لحظة

لأنة صحابى ولذلك هم أسيادنا !!! ، ويقفون مع جائزة العبد الفقير إلى الله منادين بالويل والثبور وعظائم الأمور ، أم تراهما يخوضان كل هذه المعركة اقتداءً بالخليفة عمر رضى الله عنه ليتمكنا من مشاطرتى الجائزة وأخذ نصفها منى؟ سيكون هذا جائزاً لو كنت سارقا لكنى للأسف لم أسرق فلا تجوز لهما المشاطرة حسب قوانين شرعنا ، فعلى مستوى الشريعة الإسلامية لا يجوز لهما مجرد طلب رد قيمة الجائزة ولو كانت من بيت مال المسلمين.

إن خزان بيت المسلمين الكرام هم من سرقوه ، وضبطوا متلبسين وقبلوا بغرم المشاطرة والعزل اعترافاً عملياً منهم بارتكاب الجرم ، وأنا سادتى لم أسرق أحداً ، ولو كان زمن الخليفة عمر توجد معرفه بضرورة تشكيل اللجان الفاحصة لأعمال الولاة ، مثل اللجنة التى فحصت أعمالى ، لما تمكن الخازن من السرقة ، لذلك فأى سرقة وفساد فى أيامنا هو أقل مما كان يحدث فى زمننا الذهبى الماضى بما لا يقارن ، لوجود آليات المراقبة والمحاسبة ناهيك عن الفضح الإعلامى بكل صنوفة ، وإذا ما أراد السائل والمسئول استرداد جائزتى فلنسمع منهم فتوى أولى تأسيسية بشان الخزنة التاريخيين لبيت مال المسلمين ، وحكمهم بشأن الدم المسفوك طوال تاريخنا الأسود اقتتالا على حيازة بيت مال المسلمين ، حتى نصدق تحريهم للعدل أساس الدين والملك .

لا شك أن المفتى الدكتور على جمعة بكل ما لديه من علم بالدين كمرجعية عليا فى شئون هذا الدين ، يعلم ما نعلمه نحن بسطاء المسلمين من بسائط هذا الدين ، فنحن نعلم أن نظام القضاء الإسلامى يقوم على ركن أساسى تفسد بدونه أى قضية ويمتنع مع عدم وجوده إصدار أى أحكام ، وهذا الركن الركين هو نظام الشهود ، حتى أنه وضع لهذا النظام شروطاً واضحة لم تترك شاردة ولا واردة سواء فى صفات الشهود أو علمهم أو عددهم أو سلامة حواسهم وذكورتهم وأنوثتهم وذلك لضمان تحقيق العدالة. فالشهادة هى الركن الركين فى تشريعنا ، صيام مليار مسلم مرهون بشهادة اثنين من المسلمين ، إن الله بجلال علمة الكلى يعمل فى حساب يوم البعث بنظام الشهود لتأكيد هذا الركن العظيم فى القضاء الإسلامى ، يوم الحساب لو راودتك نفسك الكذب تشهد عليك حواسك وأعضاء جسدك ، الشكوى لو كانت فى دوار العمدة فى ريفنا الصعيدى وليس فى دار الإفتاء بجلال قدرها ، لطلب العمدة الشهود والأدلة.

وفى الموضوع الذى نظره المفتى يوجد عدد كبير من الشهود هم أعضاء اللجنة الفاحصة بوزارة الثقافة من خيرة أبناء الأمة المصرية ، والتى صوتت لصالح منحى جائزة الدولة التقديرية ، وأقرت استحقاق صاحبها لهذا الوسام الرفيع كباحث علمى حر لا منتمى ، فهل استمع صاحب الفضيلة لهؤلاء الشهود وناقشتهم احتراماً منه لشروط الشريعة الإسلامية؟ كلا ، لم يفعل !! فهل طلب المفتى الكتب موضوع التكفير ليطلع على ما فيها من وثائق قبل أن يصدر حكمه؟ كلا ، لم يفعل !! هل سبق أن عرف مجتمع أحكاما تصدر بدون جسم جريمة وبدون أدلة وبدون شهود، كلا لم يحدث !! كلا لم يحدث!! هل سبق أن عرف مجتمع أحكاماً تؤدى إلى الفتن المجتمعية وتهدد السلم الوطنى ، ناهيك عن تدميرها لسمعة مسلم حسن الإسلام ، والتعرض له ولأسرتة وباقى أهله بالأذى والقسوة من المجتمع ، فى محاكمة تقوم فقط على الثقة المتبادلة بين الشاكى وبين القاضى؟ كلا لم يفعل مجتمع إنسانى هذا. كلا لم يعهد تاريخ الإنسانية كله بحث مصائر الناس بالفتاوى ، حتى الشعوب البدائية كانت تصدر قراراتها بشكل جماعى بمجلس النخبة أو القبيلة أو الصفوة ، بعد بحث الموضوع من كافة جوانبه وسماع جميع وجهات النظر ، حتى زمن الجاهلية كان لديهم الملأ ودار الندوة ، إن دار الإفتاء بريادة على جمعه عادت بنا إلى ما قبل الزمن الجاهلى بأزمان. إن الإنسانية لم تعهد الفرمانات الصارمة المدمرة إلا مع شخصيات تأخذ فى تاريخ البشرية أسوأ المواقع لما أدت إليه من ويلات وحروب وكوارث من هولاكو إلى هتلر إلى صدام حسين إلى .... مولانا ؟؟!!

أم أن صاحب الفضيلة لم يطلب الاستماع للشهود لاحتسابه أن الستين عضواً باللجنة المانحة لا تتوفر فيهم شروط الشهود العدول؟ ولا يفوتنا هنا تشكيكه فى معرفة اللجنة بما فى كتبى بقوله "إن كانت تعلم"؟! وهو ما يعنى أنها فى ضميرة واعتقادة قد لا تعلم ومع ذلك تعطى جوائز ، يعنى أنها لجنة فاصوليا ، يعنى اللجنة عند مولانا شيلينى وأشيلك (وعدم الرجوع لشهادتهم اتهام ضمني) ، وهو منزلق خطر خاصة إذا ما اطلع فضيلته على أسماء أعضاء تلك اللجنة وقاماتهم قبل أن يتهمهم لربما تريث فى فتواه.

إن ما فعله المفتى لم يسبقه إليه آخر فى تاريخنا ، فقد قدم رأيه دون أى براهين واعتبره محجوجاً وأعلى فى أداء القدرة والقوة من أى رأى أخر ، حتى لو كان رأى ستين عالماً متخصصاً ، أصدر قراره فرماناً لم يحقق ولم يدرس ولم يستمع للشهود ولم يعتمد على نصوص موثقة وبدون أدلة ... المفتى سمع .. فقال .. ، استمع للادعاء ولم يستمع للمتهم ولا للشهود ولا طلب جسم الجريمة وبدون أى دليل أو قرينة ، هادما كل أركان القضية بفرمان عثمانلى.

يقول المفتى فى فتواه : "واللجنة التى اختارت له الجائزة إن كانت تعلم بما قاله من المنشور فى كتبه الشائعة فهى ضامن لقيمة الجائزة التى أخذت من أموال المسلمين" المفتى هنا متشكك فى علم اللجنة المانحة بالتهمة موضوع الفتوى ، ولم يبين المفتى موقفه من هذه النقطة هل هو مماثل لموقف اللجنة ، أي موقف ظنى متشكك بدوره لا عالم ولا عارف إن كانت هناك تهمة من عدمه؟ إن صياغة صاحب الفضيلة للعبارة تعنى أنه هو واللجنة التى يتهمها سواء بسواء فى اللا علم واللا معرفة ، ورغم عدم العلم الذى يفترضه فى اللجنة فقد أصدرت قرارها وهى لا تعرف ، إذن هى تجامل ، وبناء على عدم معرفة اللجنة وإصدارها القرار مجاملة ، فإنة يمكن للمفتى أن يقدم على إصدار قرار يجرم دون أن يشغل نفسة بمعرفة المسألة ، هى تجامل ، وهو يجرم ، واحدة بواحدة ، المفتى أصدر حكمه وهو غير واثق ، بناء على احتسابه أن اللجنة بدورها غير واثقة ، وأنها بالكامل مسألة مزاحية ، وهكذا يصبح الحاج خميس شيخ الحارة فى بلدنا الجالس على مصطبة من الطين اللبن أكثر عدلاً من الحاج جمعة صاحب الجاه والرفاه والمناصب العليا. هذا بينما واقع ما حدث هو أن اللجنة المانحة تتشكل بنيتها من علماء وأدباء ومفكرين وباحثين قرأوا الأعمال للعديد من المفكرين ، وبعد الدرس والفحص اتخذت قرارها لتختار من بين مرشحين كُثر ، لتختار الأفضل بين الفضلاء ، ولو لم أكن جديراً بها لكان أول الشاكين هم من المرشحين الآخرين الذين لم ينالوها وهم كُثر ، وهم بدورهم من الجديرين بها ، وهم المتضررين من فوزى وليس موقع المصريين ولا المفتى ولا الإخوان.

ومقارنة قرار اللجنة بحكم المفتى يطرد فوراً حكم مولانا من طاولة البحث ، حيث مولانا لا يعرف ولم يقرأ ولم يستمع لشهود ، هو إذن عُملة فاسدة.

غنى عن التنبيه هنا أن تدخل رجال الدين فى البحث العلمى وتقييمه يعنى تفجيراً تحتياً لأسس هذا البحث ، وللقيم التى يقوم عليها هذا النوع من التفكير المنهجى الذى كادت تخلو من بلادنا بسبب سيطرة رجل الدين.

فالافتاء يعيش فى وادى الحلال والحرام والطمث والحيض وزواج الإنس من الجن والفيل والصيحة والبراق والنملة وبول الناقة ، وهو واد يختلف بالكلية عن وادى التفكير العلمى ومناهجه وطرائقه وشروطه الصوارم بحكم واحد فقط هو الصواب أو الخطأ ، وبين الواديين برزخ يفصل بين زمنين مختلفين بالكلية ، برزخ فاصل يمتد إلى أكثر من ثلاثة قرون زمناً، فهما زمنين متجاورين زمن ما قبل المنهج العلمى وزمن ما بعد هذا المنهج ، كالمتوازيين لكنهما لا يلتقيان أبداً مهما امتدا.

ما لا يغيب على مدقق فى السؤال والفتوى ، الأهداف البعيدة المخفية بين السطور بحيث تفعل فعلها وتقوم بتأثيرها فى العقل المسلم عبر التسلل إليه والسكون داخله دون إعلان ، وإن وزارة الثقافة كى لا ترتكب مثل هذا الزلل مرة أخرى فعليها الرجوع أولاً إلى أهل الدين لأخذ رأى رجاله فى البحوث

.العلمية والأعمال الأدبية والفنية
يريد السائل أن يجعل رجل الدين هو المرجعية الوحيدة والعليا للأمة المصرية أفراداً وجماعات ووزارات بالنظر لموقفه من وزارة الثقافة ، يريد توحيد السلطات جميعا فى يد واحده تلبس مسوح المقدس إذا اقتدينا بها اهتدينا ، ليقرر رجل الدين مايجب وما لا يجب ، ما نكتب وما لا نكتب ، بفرمانات غير قابلة للمناقشة ، حتى لو كانت الموضوعات مجال الفرمان هى علمية بامتياز وتخصص وجداره ، موثقة تعتمد المناهج العلمية الكبرى التى اكتشفها البشرية فى آخر منجزاتها ، ورغم ذلك فهذه الموضوعات لا تعطى نفسها عصمة الصواب المطلق ، إنما هى بطبيعتها تخلق اختلاف الرأى حولها جدلا ونقاشا قبولاً ورفضاً ، بعكس فرمانات رجل الدين المقدسة التى لا تحتمل رأيين. فرمانات لا تسمح لنا بحق أن نفكر ، وحق أن نخطئ لنتعلم من الخطأ ، لأن الخطا غير مسموح به فهو خروج على الأمة وخيانة لها لصالح المتربصين بالإسلام ، فالدين لا يعرف إلا الحلال والحرام ، الطاهر والنجس ، الإيمان والكفر ، الهدى والضلال ، بعكس العلم الذى لا يعرف .غير البراهين والأدلة والصواب والخطأ وحدهما
ونلحظ بشده قوله عن مدى جواز أن تقوم (لجنة) ، دون تعريف بالألف واللام ، قاصدا مفهوم اللجان نفسه وتعميمه على كل اللجان والتى تتخذ فيها القرارات بمشاركة ومناقشة ودرس ، فليس هؤلاء هم المخولين بمنح الأوسمة التقديرية لأنهم لا يعملون وفق الحلال والحرام ، لذلك فالفتوى .تحتوى ضمنا تحريم عمل اللجان عامة وإحلال الفتوى محلها
المخفيات المسكوت عنها تفصح عن نفسها فالسؤال يتحدث عن هجوم على الإسلام فى كتب (بدون تعريف) مطبوعة ومنشورة ومتداولة ، ليوعز بالخطر الكامن فى الكتب عموما ، والذى .يقتضى مرورها أولا على المشايخ ليتم التصريح بطبعها ونشرها من عدمه
إن أى تأمل بسيط فى كل هذه الهجمة الشرسة سيكتشف أن الأمر لا علاقة له ببحث علمى أصاب أو أخطأ ، أو جاءت استنتاجاته وأدائه وأدواته غير مرضية للبعض ومنهم السائل والمجيب ، أو على .أسوأ الظروف غير صائبة وهو حال العلم البشرى الذى يحتمل الصواب والخطأ دوماً
القضية هى انتهاز الفرصة بهذه الجائز ، وتجريمها لإسكات العقول المفكرة والراغبة فى تفعيل وعى الأمة ونحرها إن أمكن ، الهدف الأكبر والأبرز هو حظر البحث العلمى بكل أشكاله وألوانه .ومناهجة
والسائل من بدء رسالتة المستفتية ، يرجو المفتى أن يكون رقيباً على أعمال اللجان العلمية وأن يكون رقيباً على ميزانية الدولة وأوجه صرف الدخل القومى ، وهو حشد للسلطات بيد رجل الدين لم يسبق أن فى حدث فى تاريخنا من قبل ولا حتى زمن الراشدين ، حدث فقط مع النبى (ص) وحده ، !أتراهم يرون أنفسهم أكفاء له وأنداداً ؟

تنجلى الأهداف متسلسلة ، فالواضح أن المستفتى لا يطلب بسؤاله المعرفة ، هو يعلم أن هناك من سب النبى والإسلام فى حياة النبى شعراً ونثراً بل تغنوا بهجائة فى ليالى سمرهم تعزف عليهم القيان ، هو لا يطلب علماً فالإجابة واضحة للأعمى ، لكنه يطلب هياجا شعبويا بتصوير دين الإسلام ضعيفاً مهزولاً يتطاول عليه سيد القمنى وغيره ليهب له المسلمون غيره ونصره واتباع السائل والمسئول تكتيك عدم ذكر اسم المتهم ، إنما يهدف إلى التعميم على هذه الحالة وعلى كل الحالات المشابهة ، من أفكار أو طرائق تفكير جديدة أو مختلفة عما أعتادوه ، لأنه لو تم التشخيص والتسمية لكان الجرم أهون ، أما عدم التعميم المقصود يجعل الفتوى عامة تخويفاً وإنذاراً له ولغيره ولمن صوت لجائزته ولمن يفكر فى ذلك مستقبلا. وكى تتم إحالة أى شأن لرجل الدين تتم إدانه نظم التصويت باللجان وورش البحث ، من يلجأ يجب أن يلجأ للمفتى ، لرجل الدين ، أى أن المسألة ليست

قاصرة على سيد القمنى ، إنما انطلاقا منه لقيام سلطة رجال الدين التامة وإسكات أى صوت مخالف ، ومن ثم إلغاء البحث العلمى بالتمام ، لجعل رجل الدين المرجعية العليا للأمة المصرية.
السائل والمجيب يرسمان خطة ما يجب أن يكون. إذا كان حكم من يسب الدين معلوماً بدقة فإنه لا يكون للاستفتاء هدفاً معرفياً ، إنما أهداف ضمنية فى تمثيلية ساذجة هزلية لتعويد العقل المسلم وتدريبه على العودة إلى رجل الدين ، وعدم استخدام هذا العقل حتى فى البسائط الهيئات المتوافيه ، وتكريس التبعية واستجلاب التحريض والسب والتكفير من جهة رسمية حكومية ، وليس جهة سماوية ، فالختم ختم النسر وليس ختم السماء ، ختم يعبر عن سلطة دنيوية تلبس زيا سماوياً ، فتكون هى الدكتاتورية المثلى والنموذج التمامى للفاشية ، فلا حكومة دولة مدنية تحكم ولا الرب بنفسة هو من سيحكم ، إنما شخص من لون السائل والمسؤل.
يبقى هدف أخير ضمن الأهداف المتضمن بين السائل والمسئول ، ألا وهو الضغط مقدماً وسلفاً على قرار القضاء فيما هو مرفوع من قضايا بشأنى ، إحراجاً للقاضى وسد المنافذ أمامه ، لأنه إذا كان رأى ربنا موجود فى القضية فماذا سيقول القاضى أمام حكم الشرع؟
هنا سأحيل القاضى إلى القرآن ليرى كيف أن المنصب الفتوى والورع والخشوع ليس علامة الطهارة والصدق المطلق
، " أحيلة الى قوله : " وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبه تصلى ناراً حامية
" وأنه قال : " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان
وربما إن استزاد أحلته إلى أحاديث النبى (ص) :" من مشى مع ظالم ليعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الإسلام " ،
لذلك كان تساؤل المسلمين حول حديث النبى : " أنصر أخاك ظالما أو مظلوما " عن كيفية نصرته ظالما ، قال (ص) : " تحجزه وتمنعه من الظلم فذاك نصره "
وهى كلها نصوص مقدسة يعلمها المفتى والمستنفتى ، ورغم ذلك لم يحجز المفتى أخاة الظالم عن ظلمة ، بل مشى معة ليعينة وهو يعلم !! ليتعاونا على الإثم والعدوان !!.
القانون المدنى فى هذه الحال يمكن أن يدين ما فعل المستفتى والمفتى معا فى خرقهما لكل قوانين العدل فى الدنيا كلها ، لذلك أقترح على السائل والمسئول ألا ينتظرا إدانه المحكمة المدنية لكليهما ، خاصة أنى لن أعلوا جهداً فى السعى لحبس معظم أطراف الهبة التكفيرية ، وقد تطوعت بمال هذة الجائزة جميعة فى سبيل هذا المُنى ومن أجل تلك البهجة وذلك السرور والحبور ، ليذوقوا نتائج بعض عبثهم الطائش ، **وإن لم تنصفنى محاكم بلادى فأمامى محاكم الأرضين السبع** ولا أُبالى ، لذلك أقدم لهما النصح مخلصا أن يقدما نفسيهما للمسلمين كمسلمين صادقين قولا وفعلاً ، ويظهرا أنهما أفضل أيمانا من (سيد القمنى) ومن لجنة وزارة الثقافة وأى لجان أخرى ، تعاليا أدلكُما على الطريق الإسلامى القويم للنجاة ، فأُذكركما أن الغامدية أصرت على الاعتراف بمخالفتها للشرع وطلبت القصاص حتى رُجمت ، وحتى قال النبى ص عنها " لقد تابت توبه لو وزعت على الناس لوسعتهم جميعا " فهل السائل والمسئول من الملائكة؟ ألم يرتكبا أى جرم ناهيك عن جرم هذة الفتوى الكارثية ، لماذا لا يتقدم السائل (الذى سخر موقعه لسب سيد القمنى وتكفيره وتدعيرة وةصغيرة لمدة تزيد عن الثلاثة أشهر) إلى الحاكم ليكسب نيشان الغامدية ويعترف إنه سب مسلما حسن الإسلام هو(القمنى) ظلما وزورا ، وأنه يطلب توقيع العقوبة علي نفسة ، أو ليستخرج من من حياتة مأثمة واحدة ليكون كالغامدية ، لنروى بعدها رواية جمال سلطان الغامدى إلى جوار رواية الغامدية المُؤسسة ، وحتى يكون فى تاريخنا أكثر من غامدية واحدة مفردة ، ليشرف الإسلام بغامدى جديد بعد أن غاب الغامديون من تاريخنا الإسلامى أربعة عشر قرنا ، وكذلك أن يذهب فضيلة المفتى لرئيس الجمهورية ليعترف ببعض آثامة البشرية ويطلب التشهير به ومعاقبته وتجريسة على ملأ كما

فعل ماعز ليكون لدينا أكثر من ماعز واحد ، أم أن كل رجال الدين من الأطهار ليس فيهم غامدي أو ماعز واحد بطول القرون السوالف؟ هل رأينا غامدياً واحداً بين الجماعة الإسلامية التى قتلت الأبرياء بالرسوخ فى الدين وعادت للمراجعات بالرسوخ فى الدين؟ معترفين بخطئهم فى الفهم الأول الدموى ودون أن يعيدوا للقتلى حياتهم بالفهم الثانى ، لماذا لم يفعل أحدهم فعل ماعز أو الغامدية؟ أم أن الأحكام عند المشايخ تجب فقط على غيرهم من الرعية ولا تنطبق عليهم لأنهم السادة المسلمون وحدهم؟ إن العدل هو أن يبدأ السائل والمسؤول بنفسيهما ، لنتأكد أن إيمانهما ليس إيمان مستوى معيشى رفيع أو نفع دنيوى او كرسى منصب وطنافس مصفوفة ملحوقة بثريد الكافيار ومُضيرة معاوية ، وإنما إيمان يؤمن به القلب ويصدقه العمل والفعل وليس الخطابة الرنانة والكراسى الفخيمة ودنانير الفضائيات وبيزنس كل ألوان الإسلام السياسى. **فهلا** سمعنا قريباً من رجل دين مخلص لإيمانه يطلب من الحاكم أن يقطع يده ، أو يجلده أو يرجمه ؟!

أم أن جميع رجال الدين هم من المعصومين من الخطأ والذنوب وبقية المسلمين هم من الخطائين ، لذلك يملكون حق الدوس على رقاب الناس يسبون هذا ويلعنون ذاك ويطردون آخر من رحمه الله ، وكأن جنات عدن قد أصبحت عزبة خاصة بهم يملكون وحدهم مفاتحها ,**أبداً** والله لا نصدقكم ، ولا تقبل أحكامكم على عباد الله ، ولا نصدق غيرتكم على إسلامنا ، حتى نرى من بينكم غامدياً جديداً ، أو لتكتفوا بمغانمكم ، وتصمتوا وتخرسوا وتخرجوا من دماغ الأُمة ، حتى تصح وتتعافى وتلحق بأشقائها فى الإنسانية ، حيث نور العلم والحقوق وإشعاع الحضارة القاتل لجراثيم التخلف ....

. وعفن المقبورين